أنباء لبنانية

استعدادات أمنية وعسكرية لمواجهة التظاهرات في بيروت وطرابلس.. ودولار بيروت يتجاوز عتبة 6 آلاف ليرة بعد تبخر الآمال بالسيطرة عليه

بعد حسم رؤساء الحكومة المقاطعة.. «لقاء بعبدا» غداً بمن حضر

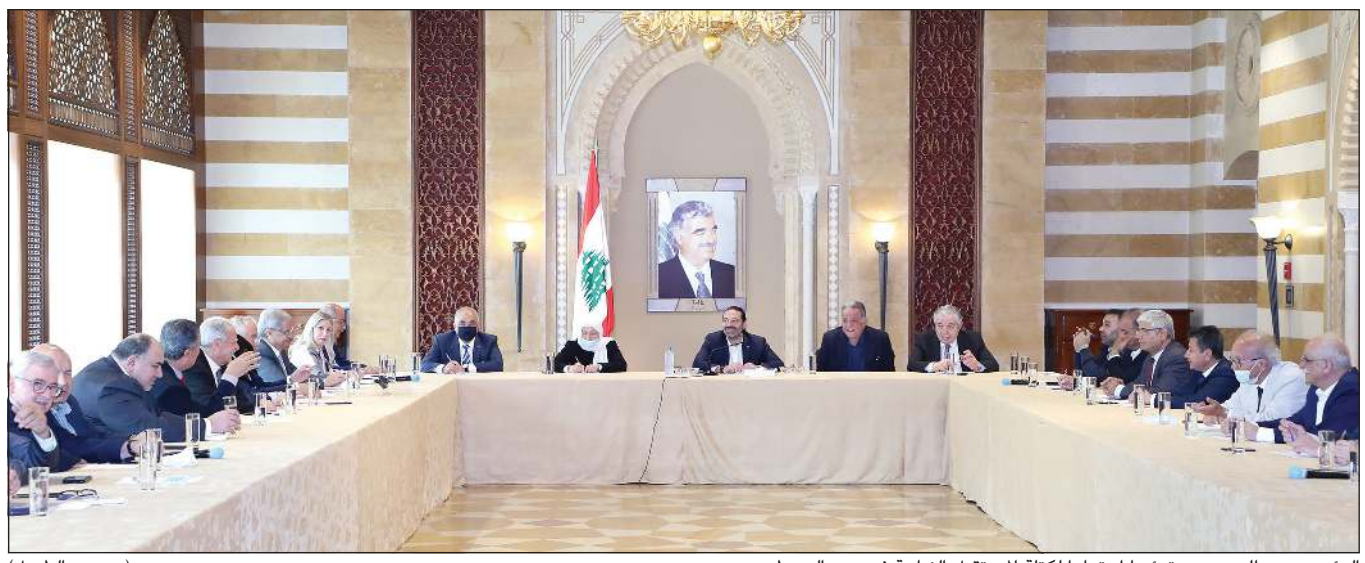
الرئيس سعد الحريري مترئسا اجتماعا لكتلة المستقبل النيابية في بيت الوسط

بيروت ـ عمر حبنجر وداود رمال

أبلغ القصر الجمهوري كل من تلقى الدعوة الى لقاء بعبدا التشاوري غدا الخميس بأن الموعد قائم والدعوات اكتملت ومن قرر المقاطعة يتحمل مسؤولية قراره.

وقالت الرئاسة في تغريدة على تويتر إن: «دوائر القصر الجمهوري تواصل التحضيرات لانعقاد اللقاء الوطني الذي دعا إليه الرئيس ميشال عون بعد التطورات الأمنية المقلقة التي شهدتها بيروت وطرابلس قبل أسبوعين».

وأكدت مصادر رئاسة الجمهورية لـ «الأنباء» ان اللقاء سيعقد «بمن حضر» في موعده وألا تأجيل ولا إلغاء. وعلى من يقاطع ان يتحمل المسؤولية أمام الوطن والشعب والتاريخ.

وأوضحت المصادر ان عون يعتبر ان التقاء الأطراف حول رفض الفتنة وتحصين الوحدة الوطنية، هو أبلغ رد على اي جهة داخلية ام خارجية تعمل على زعزعة السلم الأهلي.

وأشارت الى ان القول بعدم وجود جدول أعمال للقاء فهذا الكلام مردود على أصحابه لأن نص الدعوة يتضمن العناوين الأساسية للقاء وتتمثل في بحث التطورات السياسية والأوضاع الأمنية والاستقرار والسلم الأهلي كما ان اللقاء ليس مقفلا على اي فكرة او طرح.

ويبدو ذلك ردا على موقف رؤساء الحكومة السابقين سعد الحريري وفؤاد السنيورة ونجيب ميقاتي وتمام سلام، الذين حسموا قرارهم بالمقاطعة. وتلا السنيورة بيان الرؤساء الأربعة بعد انتهاء اجتماعهم في «بيت الوسط»، مساء أمس الأول، وفيه عدم المشاركة، اعتراضا على «عدم قدرة السلطة على ابتكار الحلول التي تنقذ لبنان بكل مكوناته».

وأضاف البيان: «اننا لا نجد في الاجتماع فرصة لإحياء طاولة حوار وطني ينتهي الى قرارات جدية، تحسم في وضع لبنان دولة سيدة حرة مستقلة، تنتمي الى محيطها العربي وتعيد أفضل العلاقات معه. اننا نلتقي على ما قاله غبطة البطريرك بشارة الراعي، ونحيي مواقفه الوطنية. وانطلاقا من موقعنا الوطني، واحتراما لعقول اللبنانيين وتطلعاتهم، نعلن عدم استعدادنا للمشاركة في اجتماع بلا افق».

القيادي في تيار المستقبل مصطفى علوش، رأى ان غاية الدعاة الى هذا اللقاء، توزيع مسؤولية ما انتهى إليه الوضع، او التنصل من المسؤولية.. فهناك مسؤولية كبرى على رئاسة الجمهورية في وصول الأمور الى هذا الواقع، وعليها ان تعترف بأنها أوصلت البلاد الى هذا الدرك، بعدئذ يفتح الباب للحوار.

المصادر المتابعة، اعتبرت ان إصرار عون على اللقاء بمن حضر، يأتي لأن تراجعه أمام حالة ميثاقية، يعني التسليم بانهيار العهد، تبعا لمقاطعته من جانب مكون أساسي من مكونات الدولة، وهو السنة.

ويذكر أن القوات اللبنانية أرجأت قرارها حول المشاركة إلى اليوم. والرئيس أمين الجميل نصح بالتأجيل. وكان الرئيس السابق ميشال سليمان من أوائل الموافقين على الحضور، على أمل تذكير المجتمعين بإعلان بعبدا الذي صدر في عهده وتضمن الدعوة إلى النأي بالنفس.

وبعد اعتماد اللقاء التشاوري السني له كممثل في اللقاء، دعي نائب طرابلس فيصل كرامي للانتقال إلى منزله في بيروت تحسبا للتظاهرات الجاري إعدادها في طرابلس، حيث أقفل المحتجون أبواب قصر العدل على القضاة والمحامين، واقفلوا الطرق بحاويات النفايات، مطالبين بإطلاق سراح الناشط ربيع الزين و27 ناشطا آخرين تم توقيفهم. علما ان بيروت شهدت تظاهرات احتجاجية على الوضع السائد بدءا من عصر أمس.

بدوره، سليمان فرنجية رئيس المردة أعلن عدم مشاركته وغرد قائلا: لن نشارك بلقاء بعبدا مع التمني للحاضرين التوفيق بمسيرتهم لإنقاذ الوضع الاقتصادي والأمني والمعيشي وإيجاد الحلول المرعية.

في هذه الأثناء، تلقى لبنان شرطا جديدا من صندوق النقد الدولي، يقضي بإعداد خطة تظهر آليات العمل وتوظيف إدارات الدولة، بنتيجة الجولة 14 التي عقدت أمس الأول بين وزارة المالية والصندوق، وتناولت دور مجلس الخدمة وصلاحياته والإطار الوظيفي للقطاع العام، على ان تستكمل المشاورات غدا.

في غضون ذلك، خابت كل الآمال بوقف صعود الدولار الأميركي على هامة الليرة اللبنانية، وتبخرت نتائج الاجتماعات التي عولت على إعادته الى مربع الـ 3000 ليرة للدولار الواحد، حتى انه تجاوز في السوق السوداء امس عتبة الستة آلاف ليرة، ليبقى الرهان على انطلاق «المنصة الإلكترونية» في مصرف لبنان يوم الجمعة، التي ستحدد سعر بيع وشراء الدولار الأميركي والعملات الأجنبية الموازية.

الأجهزة الأمنية اللبنانية تفعّل حملة اعتقال الناشطين والإعلاميين ممن يتعرضون لعون

بيروت ـ يوسف دياب

واصلت الأجهزة الأمنية اللبنانية ملاحقة الناشطين والإعلاميين، استنادا إلى الاستنابة القضائية الصادرة عن النائب العام التمييزي القاضي غسان عويدات، الهادفة إلى توقيف كل من يتعرض لرئيس الجمهورية ميشال عون بالقدح والذم والتحقير سواء بمقالات تنشر في الصحف او بتغريدات وتدوينات وتسجيلات فيديو تنشر على وسائل التواصل الاجتماعي. وفيما اتخذت أطراف الصراع في لبنان من وسائل التواصل جبهات لقصف كل من يعارضها الرأي والتوجه السياسي، أوضحت مصادر قضائية لـ «الأنباء» أن «التعرض لمقام رئاسة الجمهورية وشخص الرئيس هو جرم يعاقب عليه القانون، ويفرض على القضاء التحرك فورا لملاحقة الفاعلين». وقال: «صحيح أن حرية الرأي يكفلها الدستور، لكن هذه الحرية تصبح اعتداء عندما تطال حرية الآخرين، وتشكل اعتداء على رمز وحدة الدولة وتقويضا لمؤسساتها الدستورية». وأشار المصدر القضائي الى أن «وجع الناس مفهوم والأزمات التي يعانيها الشعب صعبة وتولد نقمة كبيرة، لكن يفترض الا تتحول هذه الأزمة وسيلة لضرب الدولة ومؤسساتها».

الخبير المالي والاقتصادي مروان اسكندر لـ «الأنباء»: لا معالجات صحيحة والدولار إلى الـ 10 آلاف

بيروت ـ زينة طبّارة

رأى الخبير المالي والاقتصادي د.مروان اسكندر أنه لا أمل بانخفاض سعر صرف الدولار ما دام التدفق من الخارج متوقف بسبب انعدام الثقة بالدولة اللبنانية، وكل ما نسمعه بالتالي من الحكومة عن محاولاتها لمعالجة الأزمة، ومن الثلاثي الحاكم عن عزمه تثبيت سعر صرف الليرة مقابل الدولار لا يستند الى قواعد علمية وهو بالتالي مجرد شيكات بلا رصيد ان لم نقل انه «ضحك على الدقون». ولفت اسكندر في تصريح لـ «الأنباء» الى أن ما زاد في طين التخبيص بلة هو لجوء مصرف لبنان الى ضخ الدولار في الأسواق مما لا يملكه اي من «الاحتياط الإلزامي» وهو ما نسبته 15٪ من حجم الودائع الذي وضعته المصارف اللبنانية في البنك المركزي، معتبرا بالتالي ان هذه السياسة النقدية العشوائية التي أدخلت لبنان في دائرة الخراب تسير به الآن باتجاه الدمار الشامل «والله يستر» لأنه لا وجود حتى الساعة لمعالجات صحيحة تمنع بلوغ الدولار الواحد عتبة الـ 10 آلاف ليرة «والآتي أعظم». وردا على سؤال أكد اسكندر أن الحكومة لا تريد معالجة الأزمة، لأن الجدية في إيجاد الحلول والمخارج تبدأ بإصلاح قطاع الكهرباء الذي يستنزف الخزينة بشكل جرمي ومستمر، خصوصا ان الحكومة وكل المعنيين بالشأن المالي يدركون أنه لا صندوق النقد الدولي سيقدم فلسا واحدا للبنان ولا مؤتمر سيدر سيفرج عن الأموال المرصودة لمساندته اقتصاديا قبل إصلاح الإدارة العامة وقبل إنشاء هيئة ناظمة ومجلس إدارة لقطاع الكهرباء. وأردف: «لا أمل من هذه الحكومة، وهي غير قادرة أساسا على التعامل مع أزمة بهذا الحجم، فماذا يرتجى من حكومة تبني قراراتها بما يتناسب ومصالح بعض الأحزاب والتيارات السياسية، معتبرا بالتالي ان الخلاص يبدأ الى جانب معالجة الكهرباء، بإدخال القطاع الخاص الى المرفأ والريجي بما يؤمن حوالي 3 مليارات دولار سنويا، ناهيك عن ان بيع ثلث الذهب يؤمن أكثر من 5 مليارات دولار لصالح الخزينة إضافة الى إلغاء 5300 «وظيفة انتخابية» ومن ثم إعادة النظر بحجم الإدارة العامة، والأهم هو إقفال المعابر غير الشرعية لحماية دعم الدولة لمادة الطحين والقمح والبنزين بدلا من التفكير بوقفه وتحميله للشعب، مؤكدا تبعا لأداء الحكومة ان الرهان على مساعدات صندوق النقد الدولي دون إصلاح حقيقي في قطاع الكهرباء وفي الإدارة العامة مجرد وهم، ولبنان على موعد مع انهيار كامل للاقتصاد فيما لو استمرت الحكومة بأدائها الكارثي.

مروان اسكندر

أنباء سورية

المعلم يعتبر أن الأميركيين «يحلمون بتركيع» سورية عبر قانون «قيصر».. ومعهد كارنيغي: التحايل عليه سيكون صعباً

«الخارجية السورية» تنفي وجود محاولات أميركية للتفاوض حول السجناء

عواصم ـ وكالات: قلل وزير الخارجية السوري وليد المعلم من النتائج المحتملة لـ «قانون حماية المدنيين السوريين» الأميركي المعروف بـ «قانون قيصر»، لكنه اعترف في الوقت ذاته بأن آثاره «ليست قليلة وتحدياته ليست سهلة».

وقال المعلم، خلال مؤتمر صحافي عقده في مقر وزارة الخارجية في دمشق، انه اذا كان الأميركيون «يحلمون» بأن «ترضخ» حكومته لشروطهم التي وضعت مقابل رفع القانون وهي العودة الى العملية السياسية ووقف الحرب «فأقول دعهم يحلمون، لن يحدث ذلك».

وشدد على أن هدف القانون الذي وصفه بأنه «سلاح اليائسين» ضد بلاده «هو التأثير على الانتخابات الرئاسية القادمة»، وأضاف «من يقول غير ذلك يخطئ»، مؤكدا أن «الأسد سيبقى طالما الشعب السوري يريده أن يبقى».

ويفترض اجراء الانتخابات الرئاسية المقبلة صيف العام 2021، في استحقاق تشهده البلاد كل سبع سنوات، فيما لم تثمر جولات مفاوضات قادتها الامم المتحدة منذ عام 2014 في التوصل الى تسوية سلمية للنزاع.

وانتقد المعلم تكرار مسؤولين أميركيين بينهم بومبيو الإشارة إلى أن القانون يهدف الى تحقيق مصلحة الشعب السوري، واصفا اياهم «بجوقة من الكاذبين».

وأضاف «نحن معتادون على التعامل مع موضوع العقوبات الأحادية التي فرضت علينا منذ العام 1987 تحت مسميات متعددة»، مشددا على أن «ما يجب أن نسعى إليه هو تحويل القانون الى فرصة للنهوض باقتصادنا الوطني وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتعميق التعاون مع الأصدقاء والحلفاء في مختلف المجالات». وخص لبنان بالدعوة الى التعاون لمواجهة تداعيات القانون.

لكن مديرة مركز كارنيغي الشرق الأوسط مها يحيى، قالت ان لبنان نفسه بات أمام مراجعة للأنشطته الاقتصادية خاصة تلك المرتبطة بالداخل السوري، وذلك في ظل العلاقات المصرفية والتجارية الوثيقة ما بين البلدين.

وأضافت، حسبما نقل موقع «الحرة»، أن التحايل على قانون قيصر سيكون صعبا وستكون له آثار بعيدة المدى على أي كيان أو فرد، يلتف عليه حيث انه بهذه الطريقة سيخاطر بالخضوع لعقوبات، في وقت يبدو أن قانون قيصر لن يحاصر النظام السوري فقط، بل سيطول داعميه إيران أو روسيا أو وكلائهم الذين يعملون هناك، ولكن في لبنان، فالمشهد يختلف حيث يعيش حزب الله حالة من القلق.

وأوضحت يحيى أن قانون «قيصر» سيخلق ضغطا على السوريين الموالين، وسيضع لبنان أمام تحديات عدة، حيث سيجد حزب الله تحديدا نفسه عاجزا عن الاستمرار في فرض التطبيع مع سورية، وسيرفض أي كيان الانخراط في إعادة إعمارها.

بدوره، لفت جوزيف باحوط، الباحث في المعهد ذاته، إلى أن قانون «قيصر» لا يستخدم الأدوات العسكرية، ولكنه يستخدم التجارة والاقتصاد كأداة ستضرب صميم النظام السوري، وستعطل التبادل التجاري بين البلدين ما يعني تأثر لبنان جزئيا، وعلى سبيل المثال سيتوقف تصدير السلع الزراعية ولكن سوق التهريب سينتعش.

وأوضح باحوط أن خمسة بنوك لبنانية لها فروع أساسية في سورية ستوقف أعمالها، خاصة أن أي ودائع سورية في البنوك اللبنانية ستتم مراقبتها عن كثب، وهذا جزء مما ستجد الحكومة اللبنانية نفسها في تحد للتعامل معه، فتطبيع العلاقات السياسية مع دمشق سينتهي على الأرجح.

من جهة أخرى، ناقض بيان لوزارة الخارجية السورية ما قاله الوزير المعلم بشأن رواية مستشار الأمن القومي السابق جون بولتون، حول رغبة الرئيس الاميركي دونالد ترامب في ارسال مفاوضين للتفاوض مع الحكومة السورية حول الأسرى الأميركيين.

واذ أكد المعلم ما جاء في كتاب بولتون، وقال في مؤتمره الصحافي، ان رواية بولتون، عن أن ترامب «كان سيرسل موفدين إلى سورية للتفاوض معها صحيحة»، إلا أن مصدرا مسؤولا في الخارجية نفى ذلك. ونقلت وكالة الأنباء السورية الرسمية (سانا) عن المصدر قوله: في سياق المؤتمر الصحافي الذي أجراه وزير الخارجية والمغتربين، تم السؤال حول ما قاله جون بولتون عن محاولات أميركية للتفاوض مع دمشق، وأضاف «تؤكد وزارة الخارجية أن هذه الرواية المتداولة غير صحيحة». ونقل عن بولتون قوله في كتابه «الغرفة حيث وقع الحدث»، أن الرئيس الأميركي أراد التفاوض مع الرئيس السوري من أجل تحرير أسرى أميركيين في سورية، بحسب مجلة The National Interest الأميركية.

وبحسب بولتون، فإن الأسد رفض الحديث وقبول التفاوض، وهو ما اعتبره وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو وبولتون انتصارا، كونهما لا يرغبان في ذلك.

وجاء في الكتاب أن ترامب استشاط غضبا حين سمع رد فريق المفاوضات السوري، وصرخ ترامب، أخبره بأنه سيتضرر بشدة إذا لم يعد أسرانا، سنضربه بقوة شديدة. أخبره بهذا، نحن نريد عودتهم خلال أسبوع من اليوم، وإلا لن ينسى كيف سنضربه بقوة.

وكان ترامب طلب، في مارس الماضي، الإفراج عن المعتقل الأميركي في السجون السورية أوستن تايس، وأعرب عن أمله بتعاون النظام السوري مع الولايات المتحدة من أجل إطلاق سراح الصحافي الأميركي تايس.

كما تحدث بولتون عن الأيام والساعات الأخيرة التي سبقت اتخاذ ترامب قرار قصف أهداف داخل سورية في 14 ابريل 2018 بمشاركة من فرنسا وبريطانيا.

ويستذكر بولتون في كتابه أن ترامب «سعى لسحب كل القوات الأميركية من سورية، على أن يتم إقناع دول عربية بإرسال قوات مسلحة لتحل محلها. كما رغب ترامب في أن تدفع الدول العربية أموالا مقابل بقاء بعض القوات الأميركية داخل تلك الدول».

وبحسب المستشار السابق للامن القومي، طلب ترامب أن تدفع الدول العربية 125٪ من تكلفة تواجد القوات الأميركية في سورية والعراق، ثم عاد ورفع النسبة على 150٪ طبقا لشهادة بولتون.

قتلى وجرحى بانفجار «مفخخة» قرب رأس العين

عواصم ـ وكالات: قتل وأصيب عدة أشخاص بتفجير سيارة مفخخة في قرية تل حلف قرب مدينة رأس العين غربي الحسكة. وذكرت وزارة الدفاع التركية أمس عبر «تويتر»، أن خمسة مدنيين قتلوا، فيما أفاد ناشطون عن إصابة 17 آخرين، بتفجير استهدف قرية تل حلف. واتهمت الوزارة «وحدات حماية الشعب» (الكردية) بالوقوف وراء التفجير.

من جانبها، أوضحت شبكة «الخابور» المحلية أن التفجير استهدف تجمعا للمحال التجارية قرب دوار قرية تل حلف، التي يسيطر عليها «الجيش الوطني السوري» المعارض المدعوم من تركيا. ونشرت الشبكة صورا ومقطع فيديو يظهر دمارا كبيرا في مكان الانفجار. وسيطر «الجيش الوطني» على بلدة تل حلف منتصف أكتوبر 2019، بعد معارك ضد «قوات سوريا الديموقراطية» (قسد) التي تسيطر عليها الوحدات الكردية، خلال عملية «نبع السلام» التي أطلقتها تركيا في الشهر نفسه.

وقال مصدر طبي في مدينة رأس العين، شمال غرب محافظة الحسكة، لوكالة الأنباء الألمانية (د. ب. أ) إن «الانفجار كان عنيفا جدا ودمر عددا من المحال التجارية والسيارات قرب دوار تل حلف غرب مدينة رأس العين». ولفت إلى نقل الجرحى إلى المستشفيات والمركز الطبية، في حين تم إرسال الحالات الحرجة إلى تركيا. ويعد التفجير الذي وقع في بلدة تل حلف، هو الانفجار السابع حيث انفجرت ثلاث سيارات مفخخة وأربع دراجات نارية عدا عن العبوات الناسفة، ويعتبر دوار تل حلف هو مدخل مدينة رأس العين الجنوبي الغربي الذي يشهد حركة مرور مزدحمة بشكل دائم.

صورة تداولها ناشطون من موقع انفجار «المفخخة» في تل حلف بريف دير الزور